

Distr.: General
23 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام في هذه الوثيقة تقريره المرحلي الأول عن مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل في المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو وتجديد المبنى، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على النطاق العام للمشروع، وعلى تكلفته القصوى، واستراتيجية تنفيذه.

ويقدم هذا التقرير معلومات محدّثة عن المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/73/351). وتهدف اللجنة إلى أن تضمن، من خلال استخدام الطاقة الشمسية ومعالجة المياه المستعملة، والتحسين الوظيفي لأماكن العمل، تنفيذ استراتيجية مستدامة تتسم بالابتكار التكنولوجي وتراعى فيها اعتبارات الإعاقة، وتتمخض عن أول "مبنى يحقق الاستهلاك الصافي للطاقة" في المنطقة، ليكون بذلك مثالا بارزا على التزام المنظمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويسير المشروع حالياً وفقاً للجدول الزمني المحدد، ويتوقع الانتهاء منه في عام ٢٠٢٣، وضمن حدود التكلفة الإجمالية القصوى التي تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٣٣٠ ١٤ دولار.

وترد الإجراءات، التي يُقترح أن تتخذها الجمعية العامة، في الفرع الثامن من التقرير، وهي تشمل الإحاطة علماً بخطة تكاليف المشروع المنقحة، واعتماد مبلغ قيمته ١٠٠ ٣٨٩ دولار لعام ٢٠٢٠.

* A/74/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

180919 090919 19-14425 (A)



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل في المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة) في سانتياغو وتحديد المبنى. وهو يُقدّم عملاً بالجزء العاشر من القرار ٢٧٩/٧٣ ألف، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على النطاق العام للمشروع، وعلى تكلفته القصوى المقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٣٣٠ ١٤ دولار، بما في ذلك تكاليف التشييد والخدمات الفنية. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/73/351).

٢ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف، أن يتضمن التقرير المرحلي معلومات عن التبرعات والمساهمات العينية التي التمسّت بشكل استباقي من الدول الأعضاء، مع التقيّد التام بجميع القواعد والأنظمة ذات الصلة في المنظمة. وشددت الجمعية العامة على أهمية الإدارة والرقابة الفعالة والشفافية والمساءلة في إدارة المشروع، لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية المعتمدة والجدول الزمني المقرر، ورحبت بالعزم على التخفيف من المخاطر المحتملة خلال مرحلة التصميم، وطلبت معلومات مستكملة عن نتائج التحليل الذي أجري بطريقة مونتى كارلو. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل بلورة استراتيجية لكفاءة استخدام الطاقة فيما يتعلق بإعادة توجيه الطاقة إلى مجمع اللجنة، بما في ذلك إعادة أي فائض في الطاقة، إن وجد، إلى الشبكة الوطنية؛ وأن يقدم في تقاريره المقبلة معلومات أكثر تفصيلاً عن التدابير المقررة للتخفيف من مخاطر الزلازل.

٣ - ويستمر تنفيذ المشروع وفقاً لأهدافه التي سبق الإبلاغ بها. والفكرة الأساسية التي يقوم عليها مقترح الأمين العام هي تفكيك الغلاف الحالي للمبنى وإعادة تشييده، مع إعادة استخدام هيكله الحالي، لإيجاد مبنى للمكاتب مطابق لقانون البناء وآمن ومحقق للفعالية والكفاءة، مما يؤدي إلى تمديد عمره النافع لمدة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ سنة، وهو ما يفضي إلى زيادة الإنتاجية والاستدامة في بيئة العمل. وسيساهم المبنى المقترح في التقليل إلى أدنى حد من تكاليف التشغيل، وفي وضع المبادئ التوجيهية للجوانب الوظيفية والتنفيذية والجوانب المتعلقة بالاستدامة للمشاريع المستقبلية.

ثانياً - أهداف المشروع وفوائده

ألف - الأهداف

٤ - إن أهداف المشروع الرئيسية، التي وُضعت في بداية خطة المشروع، تتماشى مع الأهداف الرئيسية المبينة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/68/733)، وقد تم، منذ صدور التقرير السابق للأمين العام، تنقيح تلك الأهداف على النحو التالي:

(أ) استيفاء المعايير المحلية والدولية المتعلقة بمسائل الصحة والسلامة، بما في ذلك ما يلي:

١' المعايير الشيلية لمقاومة الزلازل والمتعلقة بالتأهب والتصميم الهيكلي المقاوم للظواهر الزلزالية المحتملة؛

٢' خطط الحماية من الحرائق والحفاظ على سلامة الأرواح وتصميم النظم المتصلة بذلك، التي تشمل الأخذ بالمعايير المتبعة حالياً فيما يتعلق بالإجلاء وجودة الهواء والمياه

والإضاءة امتثالاً للقواعد المعمول بها، إلى جانب خطط إطفاء الحرائق والإنذار باندلاعها ونظم مخاطبة الجمهور؛

(ب) استبدال نظم المبنى الرئيسية التي تجاوزت عمرها النافع، بما في ذلك النظم الميكانيكية والكهربائية والمنخفضة الفولطية ونظم السباكة والنقل الحزامي والنقل العمودي، من أجل الارتقاء بمستوى المبنى الشمالي بحيث يستوفي المعايير المطبقة في هذا القطاع، وكفالة الامتثال لقانون البناء، وإطالة العمر النافع للمبنى؛

(ج) إدماج سمات التصميم المناسبة، مثل إزالة الحواجز المادية، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بحرية في بيئة العمل، والاستفادة منها؛

(د) الحفاظ على القيمة العقارية للمبنى الشمالي، الذي شُيد في عام ١٩٨٩ ضمن مباني اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(هـ) إقامة منشأة صحية لمعالجة المياه تتيح للجنة تنقية المياه المستعملة من المبنى الشمالي وإعادة استخدامها بنسبة ١٠٠ في المائة؛

(و) التحول إلى مبنى يتسم بمزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك تحديداً عن طريق الحد من استهلاك الطاقة واستهلاك المياه العذبة ومن استخدام موارد المواد غير المتجددة وإنتاج النفايات، وتحسين نوعية الهواء الداخلي وجودة الإضاءة؛

(ز) تحسين الكفاءة في استخدام الحيز المكتبي بالاستفادة القصوى من الأماكن المتاحة للعمل، ومرافق المؤتمرات، وغرف الاجتماعات، وفقاً لاحتياجات اللجنة، وتوفير بيئة للعمل تحقق المزيد من الكفاءة والإنتاجية والشمول، من خلال تطبيق نهج قائم على الاحتياجات، يهدف إلى توفير مختلف أنواع الأماكن المصممة خصيصاً لتلبية مختلف احتياجات العمل الذي تقوم به اللجنة، بما في ذلك تطبيق نهج وحلول استراتيجية مختلفة لكل مساحه بعينها.

٥ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ أُلّف (الجزء العاشر، الفقرة ٩)، تمت إضافة الهدف التالي:

الاستمرار في بلورة استراتيجية لكفاءة استخدام الطاقة فيما يتعلق بإعادة توجيه الطاقة إلى مجمع اللجنة الاقتصادية، بما في ذلك إعادة أي فائض في الطاقة، إن وجد، إلى الشبكة الوطنية.

باء - الفوائد

٦ - سيزود مشروع تحديد المبنى الشمالي المنظمة ببيئة عمل مجددة بالكامل ومطابقة لقانون البناء في مبنى يتسم بالكفاءة، ويلبي المعايير المعمول بها في هذا القطاع أو يفوقها. وينطوي المشروع على استراتيجيات سلبية وفعالة ترمي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة في استخدام الطاقة، وفي توليد الطاقة، ومعالجة المياه المستعملة، مع تحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة، على النحو المبين أدناه:

(أ) تشير التقديرات إلى أن المشروع سيحقق انخفاضاً بنسبة ٤٠ في المائة في معدل استهلاك الكهرباء الحالي للمبنى الشمالي؛

(ب) طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٥/٧٠ و ٢٢٨/٧١، إلى الأمين العام أن يقدم خطة عمل بمهدف إدماج ممارسات التنمية المستدامة في عمليات الأمانة العامة وإدارة مرافقها. وقد وضعت تلك الولايات في الحسبان، وسوف يشمل المشروع الأخذ بالسمات الموفرة للطاقة، وتوليد الطاقة الفولطاضوئية، مما سيؤدي إلى انخفاض في انبعاثات غازات الدفيئة السنوية للمبنى الشمالي يعادل ١٠٤,٧ أطنان من ثاني أكسيد الكربون. وهذا التخفيض يعادل ما نسبته ١٠,٤ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة السنوية المتصلة بمرافق اللجنة (٩٨٦,٣٤ طنا من ثاني أكسيد الكربون)؛

(ج) في إطار استراتيجية الكفاءة العالية للمشروع، سيؤدي تشييد محطة فولطاضوئية بمساحة ٢٠٠٠ متر مربع على سطح المبنى الشمالي إلى توليد ٦٠٨ ٤٧٨ كيلو وات/ساعة من الكهرباء في السنة، أي ما يعادل ما نسبته ١١٥ في المائة من استهلاك المبنى الشمالي من الطاقة؛

(د) سيتيح تركيب محطة صحية لمعالجة المياه المستعملة إعادة استخدام ما نسبته ١٠٠ في المائة من المياه المستعملة المأخوذة من المبنى الشمالي لأغراض الري. وتقدّر التوقعات إنتاجا سنويا يبلغ حجمه ١ ٧٦٢ مترا مكعبا من المياه المعاد تدويرها، مما يلي ما نسبته ٥٧ في المائة من احتياجات الري لحدائق مجمع اللجنة البالغة مساحتها ٢١ ٥٠٠ متر مربع.

٧ - وفيما يتعلق بالمكاسب المتوخاة في الكفاءة والبالغة قيمتها ١٣,٨ مليون دولار في إجمالي تكلفة الملكية على مدى ٢٠ عاما، على النحو المشار إليه في تقرير سابق للأمين العام (A/72/367، الفقرة ٢٩)، تستند المكاسب التي يُتوخى تحقيقها عن طريق زيادة الكفاءة إلى ثلاثة توقعات للتكاليف الرئيسية على مدار دورة حياة المبنى بأكملها، وهي: (أ) تكاليف التشييد واستبدال مكونات المبنى الحالية؛ (ب) تكاليف الطاقة؛ (ج) تكاليف الصيانة. ومن بين تلك العوامل الثلاثة، يُنتظر، وفقا لآخر التوقعات المتعلقة بفائض إنتاج الطاقة، أن تزداد الوفورات المحققة من العامل الثاني. وسيؤدي الفائض، الذي سيعاد توجيهه إلى مجمع اللجنة، إلى تحقيق وفورات إضافية على مدى فترة ١٥ عاما (٢٠٢٣-٢٠٣٨) تقدر بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار، أي ما يعادل ٦٣.٠٠٠ كيلو وات/ساعة. وسيُحدّث هذا التقدير أثناء وضع تصاميم الرسومات الهندسية التفصيلية، ويُدرج في التقارير المستقبلية للأمين العام.

ثالثا - حوكمة المشروع وإدارته والمسألة المتعلقة به

ألف - حوكمة المشروع

٨ - لم يتغير الهيكل الإداري العام القائم للمشروع. وحسب الموضح في التقرير السابق للأمين العام (A/73/351)، فإن الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي القِيمة على المشروع، وقد عينت رئيسة شعبة الشؤون الإدارية مديرة تنفيذية للمشروع للإشراف عليه، والاتصال مع لجنة أصحاب المصلحة. ويُقدّم الدعم للمديرة التنفيذية للمشروع في عملها المدير المتفرغ للمشروع الذي يتولى الإشراف على أعمال التنفيذ اليومية التي يقوم بها فريق المشروع.

لجنة أصحاب المصلحة

٩ - تعقد لجنة أصحاب المصلحة، التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠١٨، اجتماعات منتظمة منذ اجتماعها الأول في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٨. وستُعقد اجتماعات فصلية حتى الانتهاء من المشروع في

عام ٢٠٢٣، تُعزَّزُ باجتماعات مخصصة، عند الضرورة، لتناول المسائل التي تتطلب اهتمام اللجنة الفوري. ويُزوَّد أعضاء اللجنة بمعلومات عن حالة تنفيذ المشروع، ويقومون باستعراض آخر المستجدات المتعلقة بها، وكذلك الجدول الزمني للمشروع، كما يجرون مناقشات لوضع حلول للتصميم مع تقدم تنفيذ المشروع.

١٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، شاركت لجنة أصحاب المصلحة في حلقة العمل المتعلقة بإدارة المخاطر، التي عقدت في إطار اللجنة، وقام بتسييرها كل من دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات من المقر، والخبير الاستشاري المستقل المعني بإدارة المخاطر. وشاركت الجهات صاحبة المصلحة في حلقة العمل المقامة لتحديد المخاطر المؤسسية، ومخاطر التشغيل الحالية ومخاطر التشغيل المستقبلية خلال مراحل المشروع المقبلة، ولاقتراح إجراءات للتخفيف.

١١ - وقد أنشأت لجنة أصحاب المصلحة فريقين عاملين، يغطي أحدهما مسألة الصحة والسلامة المهنيّتين وإمكانية الوصول؛ بينما يغطي الآخر مسألة الاستدامة.

١٢ - ويضم الفريق العامل المعني بالصحة والسلامة المهنيّتين وإمكانية الوصول ممثلين عن اللجنة المحلية المشتركة بين الموظفين والإدارة، وعن وحدة الخدمات الطبية في اللجنة، ووحدة إدارة المرافق وقسم السلامة والأمن التابعين للجنة. ويستند الفريق العامل في معالجة المسائل واقتراح الحلول إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية، وهي: النظامان الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، والمعايير الدولية ذات الصلة، والمعايير المعمول بها في هذا القطاع؛ والدروس المستخلصة من دراسات الحالة الفردية لمشاريع مماثلة؛ وما يساهم به موظفو اللجنة فيما يتعلق بالمتطلبات الخاصة.

١٣ - ويتكون الفريق العامل المعني بالاستدامة من ممثلين عن شعبة الموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية في اللجنة، وشعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية وقسم الخدمات العامة التابعين للجنة. ويقوم الفريق العامل باستعراض واقتراح استراتيجيات لتحديد وتنفيذ تدابير فنية وتنظيمية قابلة للاستمرار، في إطار دورة حياة المبنى الشمالي، تتضمن مفهوم "اقتصاد التدوير"^(١)، اعتباراً من بدء تنفيذ المشروع وطوال مدة التنفيذ.

١٤ - وإضافة إلى ذلك، يعقد فريق المشروع اجتماعات فردية مع مديري اللجنة ومع رؤساء وحدات العمليات الكائنة في المبنى الشمالي. وتُعقد الاجتماعات لاستعراض الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل والمواصفات الفنية اللازمة لتحقيق هدف اللجنة، المتمثل في تحسين كفاءة استخدام الحيز المكاني، من أجل توفير بيئة للعمل تحقق المزيد من الإنتاجية والشمول، وتكون مصممة خصيصاً لتلائم احتياجات اللجنة. وسيستمر عقد تلك الاجتماعات شهرياً مع الشركة الاستشارية الرئيسية خلال مرحلة التصميم.

(١) اقتصاد التدوير هو نظام اقتصادي يرمي إلى تقليل الهدر إلى أدنى حد، وإلى الاستفادة القصوى من الموارد. وفي إطار اقتصاد التدوير، يُقلل، إلى أدنى حد، من مدخلات الموارد ومن النفايات والانبعاثات وتسرب الطاقة، عن طريق إبطاء حلقات الطاقة والمواد، وإغلاق تلك الحلقات، وتضيقها؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات التصميم، والصيانة، والإصلاح، وإعادة الاستخدام، وإعادة التصنيع، والتجديد، وإعادة التدوير، على المدى الطويل.

التنسيق والإشراف من جانب دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر

١٥ - بدأ، في أيار/مايو ٢٠١٨، سريان اتفاق لإدارة والتنسيق موقَّع بين اللجنة ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، يحدد الأدوار والمسؤوليات وأساليب التنسيق لجميع مراحل المشروع. وفي ذلك السياق، تُعقد، كل أسبوعين، اجتماعات تنسيق منتظمة بين فريق المشروع ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، فيما يتعلق بالتنفيذ اليومي للمشروع، من أجل الرصد والإشراف. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، وخلال حلقة العمل المتعلقة بإدارة المخاطر، التي أُقيمت في إطار اللجنة، وقامت بتيسيرها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، استُعرضت المسائل التالية:

(أ) وثائق طرح العطاء الخاص بالشركة الاستشارية الرئيسية (الخدمات المعمارية والهندسية) - أُجري استعراض للخدمات المتعددة التخصصات المشمولة في نطاق العمل، ابتغاء ضمان الاتساق مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ومع الممارسات الفضلى المتبعة في المنظمة. وُحددت معايير التقييم الفني ووثائق التقييم لإجراءات طرح العطاء الخاص بالشركة الاستشارية الرئيسية، ووضعت منهجية للتقييم النوعي؛

(ب) الدروس المستخلصة من مشاريع تشييد أخرى - قدمت دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات الدعم لوحدة المشتريات في اللجنة، في استعراض عمليات مماثلة نفذتها شعبة المشتريات في المقر، مما ساعد الوحدة على تحديد الاستراتيجية التي يتعين استخدامها فيما يتعلق بعملية طرح العطاءات المتصلة بالمبنى الشمالي. وإضافة إلى ذلك، أنشئت خطوط اتصالات مع فريق إدارة مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بهدف تبادل المعلومات وتحديد إمكانية مشاركة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عملية مشتركة لشراء الأثاث من خلال عقد عالمي محتمل، يجري حالياً التفاوض عليه.

باء - إدارة المشروع

١٦ - اكتملت إجراءات التوظيف الخاصة بمنصب مدير الفريق المتفرغ لإدارة المشروع، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧٢ أ، والتحق الموظف بعمله في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفيما يتعلق بالوظيفتين المؤقتتين (من الرتبة المحلية) المكرستين لفريق المشروع، اللتين وافقت عليهما الجمعية في القرار ٢٧٩/٧٣ أ، تم شغل وظيفة المساعد الإداري في آذار/مارس ٢٠١٩ بتعيين مرشحة ذات خبرة في الهندسة المعمارية والكفاءة في استخدام الطاقة، ويُتوقع أن تلتحق المهندسة المعمارية بعملها في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٩. وقد حظيت طلبات المرشحات بتشجيع قوي أثناء عملية التوظيف.

جيم - المساءلة عن المشروع

١٧ - قُبِلت توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المنبثقة عن مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب في عام ٢٠١٨ فيما يتعلق بالإجراءات الواردة أدناه ونُفذت وَاكتملت إجراءاتها: (أ) تشكيل فريق للمشروع؛ و (ب) إنشاء لجنة لأصحاب المصلحة للإشراف على المشروع؛ و (ج) إنشاء وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر وإطار لمكافحة الغش والفساد؛ و (د) ضمان إمكانية الوصول والكفاءة في استخدام الطاقة في المبنى الشمالي المُجدَّد؛ و (هـ) وضع استراتيجية لتحديد وتأمين مكان عمل مؤقت مناسب طوال مدة مشروع تجديد المبنى الشمالي.

رابعاً - إدارة المخاطر

ألف - الشركة المستقلة لإدارة المخاطر

١٨ - وضعت دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، بالتشاور مع فريق المشروع التابع للجنة، استراتيجية لإدارة المخاطر في مشروع تجديد المبنى الشمالي، تحقق ما يلي:

(أ) ترسي العمليات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر وتقييمها وترتيبها من حيث الأولوية وفقاً لتقييمها؛

(ب) تيسر التخطيط لتنفيذ تدابير التصدي للمخاطر حالما يتم تحديدها، بما يكفل النجاح في تحقيق الأهداف المتوقعة للمشروع؛

(ج) تتيح للمنظمة تقييم وإدارة ميزانية طوارئ مبنية على تقييم المخاطر، وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/7/Add.6، الفقرة ٢٢) التي أقرتها الجمعية العامة.

١٩ - وكما ذكر أعلاه، عُقدت حلقة عمل لإدارة المخاطر في سانتياغو، بتيسير من دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات. وحضر حلقة العمل فريق إدارة المشروع، والجهات المعنية في اللجنة وممثلون عن الشركة المستقلة لإدارة المخاطر. وأسفرت حلقة العمل عن وضع وثيقة استراتيجية لإدارة المخاطر وسجل مخاطر المشروع. وستعد الشركة المستقلة لإدارة المخاطر تقريرين نصف سنويين طوال مدة المشروع، صدر أولهما في الربع الثالث من عام ٢٠١٨.

٢٠ - وأثناء حلقة العمل المتعلقة بإدارة المخاطر، أُجري تحليل كمي للمخاطر المتعلقة بالتكاليف والجداول الزمنية بغية إصدار تحليل باستخدام طريقة مونتي كارلو. ويستمد التحليل المتبع فيه طريقة مونتي كارلو مدخلاته من فريق المشروع، بما في ذلك درجات المخاطرة - الاحتمال والأرجحية - لكل بند من بنود المخاطرة، والنطاق المرجح للأثار الكمية لكل منها، ويضع نموذجاً لمحاكاة نحو ١٠٠٠ مسار نظري للمشروع. ويُستخدم تحليل مونتي كارلو لتقديم لمحة سريعة عن التكلفة الإجمالية الأرجح للمخاطر المعروفة وقت تقديم المدخلات من فريق المشروع. وفي وقت انعقاد حلقة العمل المتعلقة بإدارة المخاطر، لم يكن العمل المتصل بتصميم المشروع مع الشركة الاستشارية الرئيسية قد بدأ. وكان معنى ذلك أنه ظلت هناك درجة كبيرة من عدم اليقين فيما يتعلق بالتصميم، وأن مستويات المخاطر بدت مرتفعة بشكل متناسب. ويبين تحليل مونتي كارلو الكمي إجمالي الأثر المتوقع للمخاطر المعروفة على المشروع، على افتراض عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى للتخفيف منها.

٢١ - ويحدد لمشاريع التشييد في الأمم المتحدة أساس مرجعي معتمد للمخاطر نسبته "٨٠ في المائة" (P80) كهدف لقياس المخاطر المتعلقة بمشروع معين، الأمر الذي يعني أن فريق المشروع سيسعى في الظروف المثالية إلى تحقيق مستوى للثقة يبلغ ٨٠ في المائة بأن المشروع سيُنجز في حدود الميزانية.

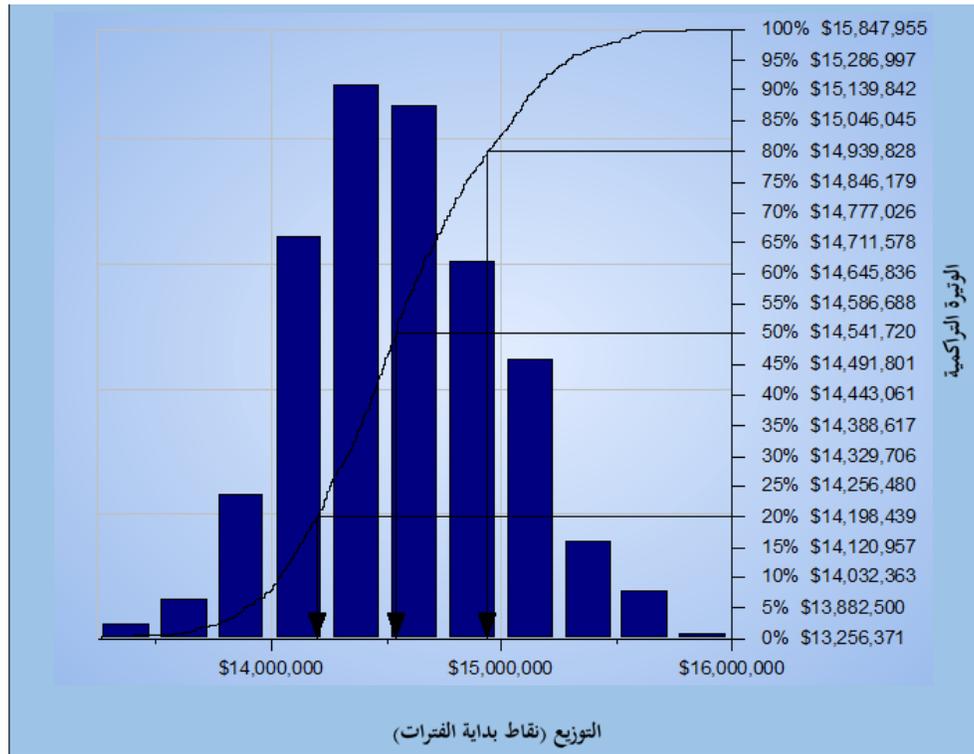
٢٢ - ويُعرض في الشكل الأول موجز للتحليل الأول لهذا المشروع بطريقة مونتي كارلو، في صورة مدرج تكراري للتكاليف.

٢٣ - وتبين المحاكاة الأولى بطريقة مونتي كارلو أنه، عند بلوغ الأساس المرجعي الذي حددته الأمم المتحدة عند مستوى ٨٠ في المائة، يُتوقع أن ينجز المشروع بتكلفة قدرها ١٤,٩ مليون دولار تقريباً،

أي أن يتجاوز الميزانية بمقدار ٠,٦ مليون دولار. ويبين المدرج التكراري للتكاليف أن هناك مستوى منخفضا نسبيا من الثقة، أي نحو ٣٠ في المائة، بأن المشروع سِينجَز في حدود الميزانية المعتمدة للمشروع البالغة ١٤,٣ مليون دولار، على افتراض عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى للتخفيف من حدة المخاطر. ولئن كان من الطبيعي أن عددا كبيرا من العوامل غير المعروفة في المراحل الأولى من المشروع قد تؤدي إلى التعرض لمخاطر عالية، فإن الأمانة العامة ترى أن مستوى الثقة القائم في هذه المرحلة فيما يتصل بمخاطر إنجاز المشروع منخفض.

الشكل الأول

مدرج تكراري للتكاليف المتعلقة بالمخاطر التي جرى تحليلها، في حزيران/يونيه ٢٠١٩



باء - الإدارة المتكاملة للمخاطر

٢٤ - ما زالت الإدارة المتكاملة للمخاطر تجري على الصعيد المحلي بواسطة فريق اللجنة المتفرغ لإدارة المشروع، من خلال عملية مقررة تتعلق بسجل المخاطر، ستدعمها الشركة الاستشارية الرئيسية عندما تلتحق بالمشروع. وفي الوقت نفسه، تتولى دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر تقديم الدعم لفريق المشروع التابع للجنة، بالتنسيق مع الشركة المستقلة لإدارة المخاطر، وستواصل القيام بذلك طوال مختلف مراحل المشروع حتى الإنجاز. وتتصل أكبر المخاطر الناشئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتغييرات التي قد تُدخل بتوجيه من الجهة القيمة على المشروع، وعقد الشركة الاستشارية الرئيسية، والظروف المجهولة لأعمال التشييد الداخلية، وهندسة النظم الرئيسية مثل النظم الميكانيكية والغلاف الخارجي، لتحديد احتياجات الشراء للأصناف ذات آجال التسليم الطويلة، وكذلك تصاعد التكاليف.

جيم - سجل المخاطر

٢٥ - بناء على نتائج الاجتماع المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن المخاطر، التي جرى استعراضها أثناء حلقة العمل المتعلقة بإدارة المخاطر، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٩، قام فريق المشروع بملء سجل مخاطر المشروع ويتولى الآن إدارته وفقاً لاستراتيجيته المتعلقة بإدارة المخاطر. وقد أعطيت لكل نوع من أنواع المخاطر درجة معينة، وأسندت المسؤولية عنه إلى جهة معينة، واقتُرحت إجراءات للتعامل معه. ويتولى فريق المشروع رصد المخاطر ومراقبتها والتخفيف من آثارها. ووفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر، سيجري التركيز على المخاطر الخمسة الأكبر لأنها تمثل أكبر التهديدات المحتملة للمشروع، وبالتالي يجب بذل جهود مركزة يمكن أن تحقق أكبر أثر مفيد في التخفيف من آثارها المحتملة.

٢٦ - وتعكف الأمانة العامة بصورة استباقية على إدارة المخاطر التي تم تحديدها. وفي الوقت الراهن، يشكل العطاء المتعلق بشراء خدمات الشركة الاستشارية الرئيسية إحدى الأولويات العليا للحفاظ على تقدم المشروع. وفي وقت إعداد هذا التقرير، تمر عملية طرح العطاء المتعلق بالشركة الاستشارية الرئيسية بمرحلة التقييم التقني. وحالما تبدأ مرحلة تصميم المشروع، يُتوقع أن يرتفع بالتالي مستوى الثقة الوارد في المدرج التكراري للتكاليف (انظر الشكل الأول).

٢٧ - ويُعرض في الشكل الثاني تحليل للحساسية إزاء التكاليف، وهو يقيس الترابط أو العلاقة بين فرادى المخاطر وإجمالي التكلفة المقدرة. وكلما زادت الحساسية إزاء التكاليف، قويت العلاقة بين القيمة المقدرة عند الإنجاز وفرادى المخاطر. ويشتمل الشكل على قائمة بأكبر المخاطر الناشئة حالياً.

الشكل الثاني

الحساسية إزاء التكاليف، في حزيران/يونيه ٢٠١٩



دال - بيان المخاطر الخمسة الأكبر التي تهدد المشروع

٢٨ - يرد فيما يلي بمزيد من التفصيل شرح للمخاطر الخمسة الأكبر المحددة في الشكل الثاني، مع بيان لتدابير التصدي للمخاطر:

(أ) التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع (المتطلبات المتأخرة المتعلقة بأعمال التصميم والإضافات الاختيارية المتعلقة بالنطاق) - يشير هذا النوع من المخاطر إلى متطلبات الجهة القِيمة على المشروع التي ربما لم تكن مدرجة في وثائق التصميم الأساسي، وبالتالي يمكن أن تسفر عن تكاليف إضافية إذا ورد أمر لإجراء تغيير في أثناء مرحلة التشييد. وتركز تدابير التخفيف من

آثار المخاطر على الحصول على موافقة الجهات صاحبة المصلحة قبل إصدار أي من وثائق عقود الإنشاء، للتخفيف من احتمالات تلقي طلبات تغيير في مرحلة لاحقة. ويشدد فريق المشروع باستمرار على أهمية إشراك لجنة أصحاب المصلحة بشكل فعال في المشروع، تماشياً مع استراتيجية إدارة المخاطر؛

(ب) **أعمال التجديد الداخلية** - هذا الخطر متأصل في المشروع. فتجديد المباني القائمة ينطوي على مخاطر بسبب الظروف المجهولة التي يمكن أن تنكشف أثناء عملية الهدم أو التشييد، واحتمال حدوث حالات تأخر في تسليم المواد والمعدات والأثاث. وسيجري التخفيف من هذا الخطر من خلال التوسع في بذل الحرص الواجب في الموقع واستقصاء الظروف، وإجراء دراسات سوقية لموردي المواد؛

(ج) **الخدمات الاستشارية** - يشير هذا الخطر إلى الأهمية البالغة لعقد الشركة الاستشارية الرئيسية والعتاء ذي الصلة فيما يتعلق باستمرار تقدم المشروع. وفي وقت انعقاد حلقة العمل المتعلقة بالمخاطر ووضع سجل المخاطر، لم يكن العقد مع الشركة الاستشارية الرئيسية قد أبرم بعد. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، حدد فريق المشروع نطاقاً للأعمال ووضع التقييمات الفنية وأعد طلباً للعروض بالتشاور مع وحدة المشتريات ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات. وكما ذكر أعلاه، تمر عملية تقديم العطاء حالياً بمرحلة التقييم الفني. ويُتوقع إبرام العقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩؛

(د) **حالات التأخر عن الجدول الزمني** - نظراً لأن المشروع لا يزال في المراحل المبكرة ولم تبرم بعد العقود اللازمة، أخذت احتمالات التأخر عن الجدول الزمني تبرز باعتبارها خطراً كبيراً. وقد تحدث حالات تأخر في التنفيذ بسبب عدم توافر المعدات والتكنولوجيا بالقرب من شيلي، مثل النظم الميكانيكية ونظم المحطات الفولطاضوئية. وإضافة إلى ذلك، قد يستغرق شراء السلع والخدمات وتنفيذ العقود وقتاً أطول من المعتاد بالنظر إلى ضخامة الاحتياجات اللازمة لتغطية نطاق المشروع. وكتدبير من تدابير تخفيف آثار المخاطر، يعمل فريق المشروع بشكل وثيق مع وحدة المشتريات على إعداد جميع العطاءات وتنفيذها بأسرع ما يمكن؛

(هـ) **تصاعد التكاليف** - بلغت نسبة التصاعد المحسوبة ٤,٩٣٥ في المائة من تكاليف التشييد التجارية، باستخدام أساس سنوي يبدأ من تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو تاريخ وضع ميزانية المشروع، استناداً إلى التوقعات المستقبلية المستمدة من البيانات المنشورة بشأن تصاعد التكاليف في الماضي القريب، بعد حسابها تراكمياً من عام ٢٠١٨ حتى منتصف مدة التشييد. وللتخفيف من خطر حدوث تصاعد إضافي بسبب احتمال وقوع تأخر عن الجدول الزمني للتشييد، يعترف الفريق أن يدرج في طلب تقديم العروض من المقاولين العامين شرطاً يلزم المقاول بشراء كثير من مواد البناء مقدماً بتكلفة ثابتة وتخزينها في مكان آمن. وفضلاً عن ذلك، يعترف فريق المشروع بتقييم إمكانية الشراء المسبق للأصناف ذات آجال التسليم الطويلة مثل النظم الميكانيكية ونظم الجدران الزجاجية.

خامساً - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - التعاون مع الدول الأعضاء والحكومة المضيفة

٢٩ - اتخذ البلد المضيف ترتيبات هامة لدعم عمليات الأمم المتحدة في شيلي، وعلى وجه التحديد مجمع اللجنة، بتوفير امتيازات وحصانات، منها الإعفاء من الرسوم على العقود والمواد المستوردة لأغراض رسمية مثل مواد البناء والمعدات والبنى التحتية. ويمكن أن تمتد تلك المنافع لتشمل أي مشروع من مشاريع

التشييد، ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف الإجمالية والتعجيل بترتيبات الاستيراد من خلال ترتيبات التنسيق القائمة مع البلد المضيف.

٣٠ - وخلال "متدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة" الذي عقد في سانتياغو في نيسان/أبريل ٢٠١٩، قامت شعبة الموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية التابعة للجنة، بعقد اجتماعات مع مدير المعهد الوطني للإحصاءات في إكوادور لمناقشة الفرص المتاحة لتبادل الخبرات والمعارف الفنية من أجل تحقيق أهداف المشروع المتعلقة بالاستدامة. وسيرد مزيد من التفاصيل عن هذه المساهمة المحتملة في التقارير المرحلية المقبلة.

٣١ - وعن طريق شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية التابعة للجنة، أنشئت قنوات للاتصال مع جمهورية كوريا، لطلب تبرعات ومساهمات عينية محتملة فيما يتعلق بالدعم الفني اللازم لتنفيذ العناصر التكنولوجية المنتجة في جمهورية كوريا، مما سيشكل جزءاً من الاستراتيجيات الفعالة المدرجة في عملية وضع المشروع. وسيرد أيضاً مزيد من التفاصيل عن هذه المساهمة المحتملة في التقارير المرحلية المقبلة.

باء - حالة التبرعات

٣٢ - قدمت مساهمات عينية من الوكالة الشيلية للتنمية الاقتصادية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية والسياحة. وتشمل هذه المساهمات، التي تتجاوز نطاق المشروع، ما يلي:

(أ) سيعتمد مشروع المبنى الشمالي على النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني. وقدمت الوكالة الدعم الفني لفريق مشروع اللجنة من خلال برنامجها الخاص بنمذجة معلومات المباني؛

(ب) يتمثل أحد أهداف المشروع على صعيد تحقيق الاستدامة في تقليل كمية الركام والنفايات الناتجة عن تفكيك المبنى الحالي. وفي إطار برنامج الوكالة المسمى "Construye 2025"، باعتباره جزءاً من مبادرة اقتصاد التدوير، أن يدعم هذا الهدف، كما أنه يقدم الدعم الفني لفريق إدارة المشروع التابع للجنة، من خلال مبادئ توجيهية محددة لوضع خطة لإعادة استخدام المكونات المفككة أو إعادة تدويرها أو استخلاص القيمة منها بشكل آخر. وقد أدرجت هذه المبادئ التوجيهية كجزء من النواتج المطلوبة من الشركة الاستشارية الرئيسية في نطاق العمل المتعلق بالخدمات المعمارية والهندسية. وسيقدم الدعم عن طريق برنامج Construye 2025 لفريق المشروع التابع للجنة والشركة الاستشارية الرئيسية في جميع مراحل وضع التصاميم ورسوم البناء.

٣٣ - ولا تغطي المساهمات العينية أي بنود في النطاق الأصلي للمشروع الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

جيم - أنشطة الشراء

٣٤ - يعقد فريق المشروع اجتماعات كل أسبوعين مع وحدة المشتريات التابعة للجنة من أجل مناقشة إجراءات طرح العطاءات المتعلقة بالمشروع حاضراً ومستقبلاً. وتشمل هذه الاجتماعات ما يلي:

(أ) تخطيط استراتيجيات الشراء المتعلقة بالعطاءات المطلوبة؛ (ب) رصد عطاءات المشتريات الجارية؛ (ج) توفير الدعم اللوجستي والإداري لوحدة المشتريات لتجنب التأخر في إجراءات طرح العطاءات.

٣٥ - وشملت أنشطة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) طلب تقديم عروض لاختيار الشركة الاستشارية الرئيسية - بدأت عملية إبرام عقد الخدمات المعمارية والهندسية اللازمة لتطوير المشروع من خلال نشر طلب للإعراب للاهتمام على الصعيدين المحلي والدولي في آذار/مارس ٢٠١٩. واستجاب أكثر من ٤٠ شركة معمارية لهذه الدعوة. ومن بين هذه الشركات، كان هناك ٢٦ شركة شيلية، وأربع شركات من إسبانيا، وشركتان من تركيا، وشركتان من الهند، وشركة واحدة من كل من البلدان التالية: بنما، وبوركينا فاسو، وكوستاريكا، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت عملية التقييم جارية ومن المتوقع أن يتم منح العقد في الربع الثالث من عام ٢٠١٩؛

(ب) مبنى الحيز المؤقت، أبحاث السوق - في الربع الأول من عام ٢٠١٩، شرع فريق المشروع في عملية طلب المعلومات، وتولت وحدة المشتريات التابعة للجنة تنفيذ العملية. وشملت هذه العملية عدة شركات محلية متخصصة لمناقشة التكاليف والمسائل التقنية المتعلقة بتنفيذ حل قائم على وحدات تجميعية يتناسب مع الاحتياجات المحددة للجنة، مثل الأنظمة الميكانيكية والكهربائية وأنظمة السباكة الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى خصائص محددة مصممة خصيصاً كي تمثل لاحتياجات المنظمة ومعاييرها مثل ظروف العمل والسلامة والأمن والجودة البيئية وإتاحة إمكانية الوصول للجميع. وساعدت هذه العملية على تحديد المتطلبات الفنية التي يتعين إدراجها في نطاق العمل النهائي المتعلق بعملية طلب تقديم العروض الخاصة بمبنى الحيز المكاني النموذجي المؤقت، المقرر إجراؤها في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠؛

(ج) الأثاث، أبحاث السوق - خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨، نفذت عملية طلب المعلومات المتعلقة بأنظمة المكاتب ذات الارتفاع القابل للتعديل. وشملت هذه العملية المواصفات التقنية التي حددت استناداً إلى النظم المدرجة في أحدث مشاريع التجديد المنفذة في مبنى الأمانة العامة في المقر. واتصلت وحدة المشتريات التابعة للجنة بالموردين المحليين لتحديد ما يلي: (أ) مدى توافر نظم الأثاث المطلوب في السوق المحلية؛ (ب) مكان الجهات المصنعة؛ (ج) مهلة الإنجاز وتكاليف التوريد؛ (د) شهادات المنتج والضمانات؛ (هـ) الخصائص التكميلية المتعلقة بنظم المكاتب. وسيتم استعراض المعلومات التي تم الحصول عليها من أجل هذه العملية ومقارنتها بنتائج المناقصة العالمية لعقود توريد الأثاث التي تعدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي أدرج فيها اسم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كطرف محتمل في العقد مستقبلاً؛

(د) المشروع التجريبي للأثاث، إجراءات طلب عرض الأسعار - خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩، بدأ طلب عرض الأسعار على المستوى المحلي بناءً على المعلومات التي وردت في أعقاب طلب المعلومات المشار إليه أعلاه. ومن خلال هذه العملية، سيتم شراء ١٠ مكاتب وتركيبها ليقوم الموظفون بتجربتها واستعراضها والتعليق عليها، كجزء من المشروع التجريبي الذي سيعرض مفهوماً جديداً للمكاتب على موظفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويعرفهم به، للنظر في تطبيقه في تجديد المبنى الشمالي.

٣٦ - وحدد فريق المشروع ووحدة المشتريات التابعة للجنة جدولاً زمنياً لعملية طلب تقديم عروض الإنشاء، ويتوقع طرح العطاء في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. ويسعى فريق المشروع من خلال هذه العملية إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) إجراء بحوث بصفة دورية عن ظروف السوق المحلية والإقليمية المتعلقة بمواد البناء المطلوبة والتكنولوجيات ذات الصلة اللازمة لتحديد أي تفاوتات من شأنها أن تؤثر على نطاق المشروع. وسيسترشد بهذه البحوث أيضا عند إجراء أي تعديلات مطلوبة في تكاليف المشروع وجدوله الزمني؛
- (ب) إجراء أبحاث السوق بشأن شركات التشييد التي لديها خبرة في مشاريع مماثلة. وستستخدم وحدة المشتريات هذه الأبحاث لإصدار طلب للإعراب عن الاهتمام من خلال بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات؛
- (ج) استعراض العمليات المماثلة المتعلقة بطلبات تقديم العروض الخاصة بمشاريع تشييد أخرى في الأمم المتحدة، والدروس المستفادة منها، ووضع معايير التقييم الفني وتحديد النواتج المطلوبة من إجراءات طرح العطاءات، التي تناسب مشروع تجديد المبنى الشمالي؛
- (د) التنسيق من خلال دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات والاجتماعات الاستشارية مع شعبة المشتريات في المقر لاستعراض إجراءات طرح العطاءات والوثائق التعاقدية وفقا لقواعد المشتريات والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

دال - المعارف المحلية والدروس المستفادة

- ٣٧ - يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتخطيط المشروع وتطويره وتنفيذه على نحو يتسم بالكفاءة في النظر في أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مشاريع البناء والتجديد السابقة، بما في ذلك الاستفادة من المعارف والتكنولوجيا والقدرات المحلية في مختلف مراحل تنفيذ المشروع، فضلا عن مشاريع التشييد المماثلة في إطار حافظة ممتلكات الأمم المتحدة بما في ذلك استراتيجيات تخطيط الحيز المكاني، ومعايير الأثاث والتدابير الأمنية.
- ٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت عدة مشاورات بين فريق المشروع ووحدة المشتريات التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والخبراء المحليين بشأن كل من المسائل الفنية والتجارية. وركزت هذه المناقشات على العمليات والنظم والمواد التي سيتم النظر فيها في إطار من أجل الوقوف على مجموعة الإمكانيات المتاحة لمختلف النطاقات التي ستقوم الشركة الاستشارية الرئيسية بتحديدها. وفي هذا السياق، تم بالتنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التشاور مع أفرقة المشاريع المعنية بمشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الموارد وعمليات الشراء ووضع الجداول الزمنية والتعاريف التقنية.
- ٣٩ - وفي سياق إجراءات طرح العطاءات المتعلقة باختيار الشركة الاستشارية الرئيسية، تم استعراض عطاءات المشتريات التي طرحتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وعقدت اجتماعات تشاورية مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات بشأن معايير التقييم التقني والمنجزات المتوخاة المطلوبة. ونتيجة لتلك العملية، أعد فريق المشروع وثيقة تقييم تقني استناداً إلى الاحتياجات النوعية واستعرضتها وحدة المشتريات التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

- ٤٠ - وفيما يتعلق بوضع استراتيجية لكفاءة استخدام الطاقة، حسب ما طلبته الجمعية العامة (القرار ٢٧٩/٧٣ ألف، الفرع العاشر، الفقرة ٩)، من أجل إعادة الفائض المحتمل من الطاقة إلى الشبكة

الوطنية، اتصل فريق المشروع، من خلال وحدة المشتريات، بشركة محلية لتوزيع الكهرباء. ومن خلال الإدارة التقنية المتخصصة في كفاءة الطاقة التابعة للشركة، تم تنقيح مخططات المحطة الفولطاضوية، والأحمال الكهربائية، والطاقت المتوقعة لتوليد الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تنقيح الإطار التنظيمي الحالي والتعديلات المتوقعة المتعلقة بإعادة الطاقة إلى الشبكة الوطنية وتكاليف الطاقة والمتطلبات الفنية.

هاء - المواد التي يتم التزود بها من مصادر محلية

٤١ - استعرض فريق المشروع مدى توافر المواد التي يحتاج استخدامها كمكونات وتكنولوجيا للبناء، من خلال الاستعانة بالموردين أو الممثلين المحليين، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تكاليف المشروع وتخطيطه. ووجد فريق المشروع ما يلي:

(أ) بالنظر إلى أن المكونات الهيكلية الحالية للمبنى مصنوعة من الصلب وأن شيلي من البلدان المهمة المنتجة لحام الصلب المعاد تدويره، يعكف فريق المشروع على دراسة التزود بمكونات الصلب المطلوبة من مصادر محلية، ومن ثم التقليل إلى أقصى حد من تكاليف النقل والتوريد، والتقليل بدرجة كبيرة من بصمة الكربون الناجمة عن المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بالمكونات الزجاجية والواجهات الزجاجية، فإن الزجاج العالي الكفاءة الذي يتسم بإمكانية التحكم في توزيع الطاقة الشمسية وانخفاض الانبعاثات بالقدر الذي يتطلبه المشروع لا يتم تصنيعه محلياً، وبالتالي سيتعين استيراده على الأرجح؛

(ج) يتم تصنيع المواسير والتركيبات الميكانيكية والكهربائية والخاصة بالسباكة، بما في ذلك المنتجات الصحية والهيدروليكية ومنتجات الأنابيب، في شيلي وكذلك في بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية. وتتسم تكاليف استيراد المواسير بأنها مرتفعة للغاية، وبالتالي فإن أكفاً إجراء قد يكون هو تصنيعها وتوريدها محلياً؛

(د) لا تنتج حالياً قضبان وأنابيب الألومنيوم في شيلي. ولذلك، يتعين استيراد الألومنيوم المطلوب للواجهات وتقسيمات الزجاج الداخلية والعناصر الأخرى؛

(هـ) شيلي هي المنتج الرئيسي للنحاس في العالم، حيث أنتجت ٥,٨ ملايين طن في عام ٢٠١٨. وتشكل الموصلات الكهربائية العالية والمنخفضة الجهد جزءاً مهماً من صناعة النحاس المحلية، وهي توفر ٨٠ في المائة من المطلوب في السوق المحلية، وبالتالي، فمن المحتمل أن يتم الحصول عليها من مصادر محلية؛

(و) الحراجة من الصناعات الرئيسية في شيلي، وهي تحتل المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات. وهي تحتل أيضاً المرتبة الأولى بين المنتجات المصنوعة من المواد الخام المتجددة. وتنتج الصناعة الحرجية في شيلي مجموعة واسعة من المنتجات الخشبية، التي تصنع بشكل رئيسي من غابات أشجار الصنوبر والكافور المستزرعة، ويمثل إنتاج الألواح أحد المنتجات الهامة لتلك الصناعة. وبالتالي، فمن المحتمل أن يتم الحصول على المنتجات الخشبية اللازمة للبناء من مصادر محلية؛

(ز) من المحتمل أن يتم استيراد المكونات التكنولوجية الأخرى، مثل أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وأنظمة التشغيل الآلي، وأنظمة توليد الطاقة، وأجهزة قطع التيار الكهربائي ومعدات الإضاءة، ويتوقع أن تكون آجال تسليم تلك المنتجات طويلة.

واو - الخدمات الاستشارية

٤٢ - تم في حزيران/يونيه ٢٠١٩ الشروع في إجراءات طلب تقديم العروض المتعلقة بالخدمات المعمارية والهندسية. وتضمن نطاق العمل جميع الجوانب المتعلقة بالخدمات المطلوبة وتعريف المشاريع وخبرات الأفرقة المتعددة التخصصات، لضمان التطوير الشامل للمشروع، وفقاً للنطاق والميزانية المعتمدين.

٤٣ - ويتضمن بيان العمل التخصصات التالية كجزء من فريق التصميم:

(أ) الهندسة المعمارية والهندسة الإنشائية والهندسة المستدامة والهندسة الميكانيكية والكهربائية وهندسة السباكة (بما في ذلك التدفئة والتهوية وتكييف الهواء ونظم الإضاءة والنظم الكهربائية)؛

(ب) أنظمة السلامة والأمن، وهندسة الواجهات، وأنظمة التحكم المركزي في المباني؛

(ج) أعمال التفكيك والهدم الموجهة الهدف، وتخطيط المناظر الطبيعية؛

(د) خدمات التعجيل بالأعمال (التصاريح والاستشارات القانونية المتعلقة بقوانين البناء المحلية والدولية).

٤٤ - وتحدد الوثيقة الأهداف الرئيسية للمشروع بأنها التخفيف من مخاطر الزلازل وتحقيق كفاءة الطاقة وتخطيط الحيز على نحو يتسم بالكفاءة وتيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من متطلبات التصميم.

٤٥ - ويلزم تحديد النطاق المعماري والتخصصات الرئيسية في بيان الأعمال بالاستناد التام إلى نموذج متكامل لمعلومات البناء. وسيتم وضع تفاصيل النطاق الهندسي لمحة الطاقة الفولطاضوية ومحطة معالجة المياه بشكل منفصل خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وستقوم اللجنة بتنسيق هذا المشروع مع الشركة الاستشارية الرئيسية لضمان تغطية الاحتياجات التشغيلية المتوقعة للمبنى بالكامل في الوثائق المتعلقة بنطاق العمل والتصميم.

زاي - أنشطة التخطيط والتصميم

٤٦ - كما ورد في التقرير السابق للأمين العام (A/73/351)، تهدف المشاريع المقترحة في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق إلى تزويد المنظمة ببيئات عمل أحدث وأكثر مرونة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرت اللجنة تحليلاً لاستخدام الحيز المكاني بمساعدة شركة استشارية خارجية.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت مقابلات غير رسمية مع مديري ورؤساء الوحدات التشغيلية الموجودة في المبنى الشمالي. وكان الغرض من هذه الجلسات هو التوصل إلى فهم أفضل لإجراءات العمل واحتياجات جميع الشعب الفنية والوحدات التشغيلية من الحيز، بحيث يمكن أن يؤدي تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل إلى تلبية احتياجات المستخدمين المحليين بشكل كاف.

٤٨ - ومجرد انضمام الشركة الاستشارية الرئيسية للمشروع، سيتم دمج المعلومات التي تجمع خلال المقابلات في تخطيط التصميم. ومن المتوقع أن تنجز عملية التصميم بحلول منتصف عام ٢٠٢٠.

حاء - مسائل أخرى

٤٩ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٩/٧٣ أُلْف، أن يقدم في تقاريره المقبلة عن المشروع معلومات أكثر تفصيلاً عن التدابير المقررة للتخفيف من مخاطر الزلازل (الفقرة ١١، الجزء العاشر).

٥٠ - وترد تدابير التخفيف من أضرار الزلازل، التي ستُحدد بالتفصيل في إطار خدمات الهندسة الإنشائية، في عقد الشركة الاستشارية الرئيسية. ويتطلب نطاق هذه الخدمات من المهندسين توفير برامج المحاكاة المتعلقة بوضع النماذج التي ستقدم تحليلاً مفصلاً لاستجابة هيكل المبنى الأساسي الحالي أثناء ظاهرة اهتزازية عالية الشدة. وانطلاقاً من هذه المحاكاة، سيوصي المهندسون باتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. وسيحدد التحليل ذاته أحمال العناصر الهيكلية الجديدة اللازمة لتعزيز المبنى.

٥١ - وستنظر دوائر الهندسة الإنشائية في جملة تدابير التخفيف منها التعزيزات وتكنولوجيا العزل والتبديد التي تمثل للأنظمة الوطنية الحالية، وتتطلب تصميم هياكل تقليدية من أجل ما يلي: (أ) مقاومة الحركات السيزمية المتوسطة الشدة دون حدوث أضرار؛ (ب) الحد من الأضرار التي تلحق بالعناصر غير الهيكلية أثناء وقوع زلازل متوسطة الشدة (ج) تفادي الانهيار أثناء الزلازل البالغة الشدة مما يحفظ حياة شاغلي المباني.

٥٢ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٧٩/٧٣ أُلْف أن يواصل بلورة استراتيجية لكفاءة استخدام الطاقة فيما يتعلق بإعادة توجيه الطاقة إلى مجمع اللجنة، بما في ذلك إعادة أي فائض في الطاقة، إن وجد، إلى الشبكة الوطنية (الجزء العاشر، الفقرة ٩).

٥٣ - وسيبلغ معدل الإنتاج السنوي المقدر للمحطة الفولطاضوية التي تغطي مساحة ٢٠٠٠ متر مربع والمقرر تركيبها على سطح المبنى نحو ٤٧٨ ٦٠٠ كيلو وات/ساعة^(٢)، وسيجري استخدام هذا الإنتاج حسب الاستراتيجية التالية:

(أ) ستستخدم نسبة خمسة وسبعين في المائة من تقديرات إجمالي إنتاج الطاقة السنوي (٣٥٨ ٩٥٠ كيلو وات/ساعة) لتغطي مباشرة عمليات المبنى الشمالي، فيما يعادل ساعات عمل المبنى المطلوبة؛

(ب) سيوضح اثنان وعشرون في المائة من إجمالي الطاقة المنتجة (١٠٥ ٢٩٢ كيلو وات/ساعة) في شبكة الكهرباء الداخلية للجنة، وستلبي هذه النسبة جزئياً احتياجات المرافق الأخرى في مجمع اللجنة من الإمداد بالطاقة؛

(ج) سيوضع ما تقدر نسبته بثلاثة في المائة من الطاقة المنتجة (١٤ ٣٥٨ كيلو وات/ساعة) في الشبكة الوطنية للإمداد بالكهرباء بواسطة عداد ثنائي الاتجاه؛

(٢) بناء على محاكاة وفرقتها برامج تخص وزارة الطاقة في شيلي، تقيّم من خلالها المتغيرات الجغرافية والمناخية استناداً إلى الموقع المحدد للمبنى الشمالي.

(د) لم تدرج مسألة تخزين الطاقة باستخدام بطاريات الليثيوم في المشروع بسبب ارتفاع تكاليف اقتناء وصيانة عناصر التخزين المذكورة التي تتطلب استبدال البطاريات بتكلفة عالية.

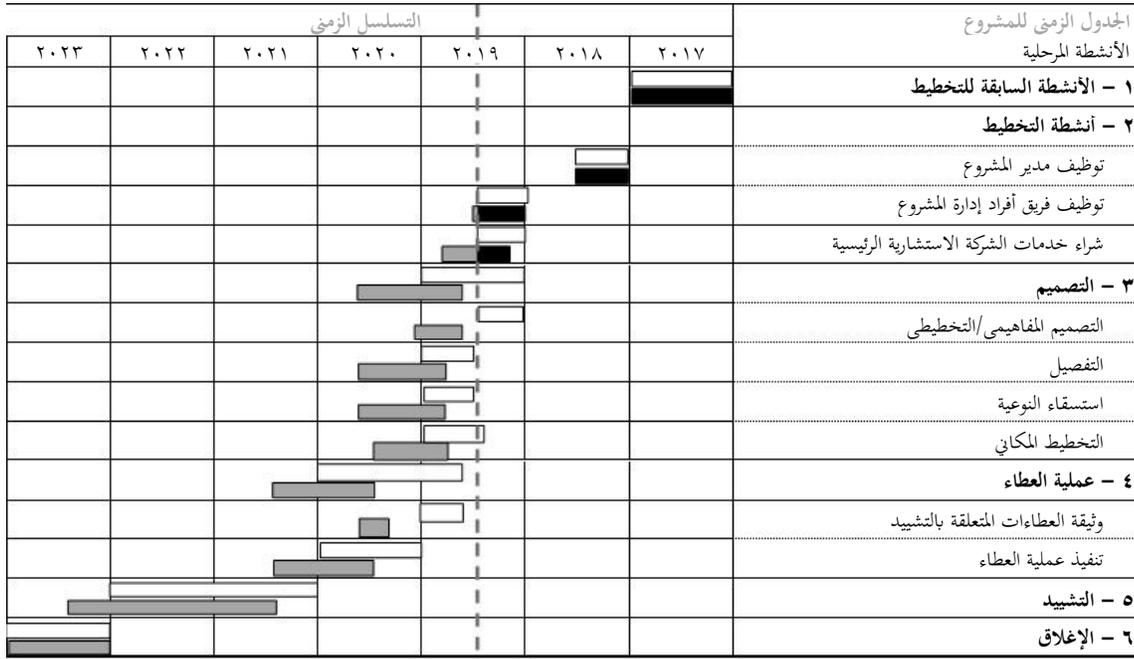
٥٤ - وسيؤدي توليد الطاقة الفولطاضوئية مع الحد بنسبة ٤٠ في المائة من استهلاك الطاقة في المبنى الشمالي إلى تخفيض إجمالي تبلغ نسبته ٣٠ في المائة في استهلاك الطاقة في مجمع اللجنة.

٥٥ - وتتضمن استراتيجية الحيز البديل خلال فترة التشييد استخدام ثلاثة مواقع مختلفة داخل مجمع اللجنة ومبنى مؤقت مؤلف من وحدات تجميعية، بمساحة قدرها ٣٧٠ متراً مربعاً، سيقع في موقف السيارات الجنوبي وسيستوعب نحو ٦٦ شخصاً. وسيكون لجميع المباني المؤقتة تصميم مفتوح تجمع فيه فرادى المكاتب وفق المخطط التنظيمي لكل شعبة فنية أو تنفيذية. وستشمل هذه الأماكن جميع المتطلبات الأساسية لتحقيق استمرارية العمليات، مثل شبكات البيانات وشبكات الاتصال والطابعات اللاسلكية، فضلاً عن الخاصيات اللازمة لسلامة الأرواح وأمن الأشخاص، التي تشمل نظم الكشف عن الحرائق ونظم الإنذار وأجهزة الإنذار الضوئية ونظم أجهزة الإخطار المسموع التي تتواءم مع المعايير السائدة للسلامة من الحرائق.

طاء - الجدول الزمني لتنفيذ المشروع

٥٦ - يتضمن الشكل الثالث أدناه جدولاً زمنياً مستكملاً للمشروع يبين الأنشطة التي أُنجزت بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩ والتعديلات التي أدخلت على البرمجة المقترحة بشأن العمليات الجارية والمقبلة.

الشكل الثالث الجدول الزمني للمشروع



١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩

الجدول الزمني الأصلي للمشروع، حسب التقرير السابق للأمين العام (A/73/351)

الإنجاز الفعلي وفقاً للجدول، في حزيران/يونيه ٢٠١٩

الجدول المنقح لما بعد تموز/يوليه ٢٠١٩

٥٧ - وأضيفت مدة ثلاثة أشهر إلى فترة التخطيط الأصلية الواردة في التقرير السابق فيما يتعلق بتحديد نطاق عمل الشركة الاستشارية الرئيسية (A/73/351)، من أجل تنسيق الاحتياجات المتعلقة بتحديد النطاقات الهندسية المتعددة اللازمة لإنجاز مبنى يحقق "الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة". وقد شملت أيضاً هذه الفترة الإضافية دمج الاختصاصات المتعلقة بوضع نماذج معلومات البناء، وتحديد معايير التقييم التقني.

٥٨ - وبدأت في آذار/مارس ٢٠١٩ عملية شراء خدمات الشركة الاستشارية الرئيسية، بإصدار طلب للإعراب عن الاهتمام، وتلى ذلك في أيار/مايو ٢٠١٩ طرح طلب تقديم للعروض في السوق.

٥٩ - ومن أجل التخفيف من وطأة التأخير في سير التقدم العام في تنفيذ المشروع، اتخذت التدابير التالية:

(أ) استعراض وتعديل الجدول الزمني لمرحلتَي التخطيط والتصميم، وتجميع الوثائق التقنية الضرورية التي قد تلزم عمليات تقديم العروض في المستقبل؛

(ب) استعراض عملية الشراء والخطط التفصيلية المطلوبة في إطار الجدول الزمني لخدمات البناء العامة. ويشمل ذلك تحديد المجالات التي يمكن الانتهاء منها قبل طرح العطاءات، مثل تسجيل

التمويل المعتمد للمشروع لعام ٢٠١٩-٢٠١٨	النفقات التراكمية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩	النفقات المتوقعة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	مجموع النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	الرصيد غير المستخدم المتوقع في نهاية عام ٢٠١٩
(أ)	(ب)	(ج)	(د)=(ب)+(ج)	(هـ)=(أ)-(د)
٣١١,٧	١١٠,٥	١٤١,٥	٢٥٢,٠	٥٩,٧
٣١١,٧	١١٠,٥	١٤١,٥	٢٥٢,٠	٥٩,٧
٨٣٦,٧	١٦٧,٤	٦٠٩,٦	٧٧٧,٠	٥٩,٧

الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥ - إدارة المشروع	٣١١,٧	١١٠,٥	١٤١,٥	٢٥٢,٠	٥٩,٧
المجموع الفرعي، الباب ٣٣	٣١١,٧	١١٠,٥	١٤١,٥	٢٥٢,٠	٥٩,٧
المجموع	٨٣٦,٧	١٦٧,٤	٦٠٩,٦	٧٧٧,٠	٥٩,٧

٦١ - وكما هو مبين في الجدول ١، من المتوقع أن يبقى رصيد غير مستخدم قدره ٥٩ ٧٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠١٩، مما يعكس انخفاضاً طفيفاً في النفقات في إطار إدارة المشروع بسبب التأخر قليلاً عما كان متوقعاً في التحاق بعض موظفي المشروع بالعمل فعلياً. ومع بدء عمل المهندس المعماري في آب/أغسطس ٢٠١٩، ستصل النفقات تحت هذا البند إلى مستوى متواءم مع تقديرات الميزانية الأصلية.

باء - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠

٦٢ - ترد الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠ في الجدول ٢. ويبلغ مجموع النفقات المتوقعة لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٤٤٨ ٨٠٠ دولار، وهي تشمل ما يلي:

(أ) مبلغ قدره ٣٤٥ ٥٠٠ دولار في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتعلق بتكلفة فريق إدارة المشروع. وسيمول هذا المبلغ استمرار عمل فريق إدارة المشروع ودعمه (وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفتان من الرتبة المحلية) ونسبة ٢٥ في المائة من تكاليف عمل منسق المشروع (ف-٣) في المقر (وهي تكلفة يجري تقاسمها مع مشروع استبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي).

(ب) مبلغ قدره ١٠٣ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، للخدمات الفنية المتعلقة بالشركة الاستشارية الرئيسية والشركة المستقلة لإدارة المخاطر وتكاليف السفر والاعتماد المخصص للطوارئ.

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات المتوقعة في عام ٢٠٢٠	الرصيد غير المستخدم المتوقع في نهاية عام ٢٠١٩	صافي الاحتياجات من التمويل في عام ٢٠٢٠
(أ)	(ب)	(ج)=(أ)-(ب)
-	-	-

الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

١ - تكاليف التشييد

صافي الاحتياجات من التمويل في عام ٢٠٢٠	الرصيد غير المستخدم المتوقع في نهاية عام ٢٠١٩	النفقات المتوقعة في عام ٢٠٢٠	
(ج) - (ب)	(ب)	(د)	
٩٨,٠	-	٩٨,٠	٢ - الخدمات الفنية
-	-	-	٣ - تصاعد التكاليف
٥,٣	-	٥,٣	٤ - الطوارئ
١٠٣,٣	-	١٠٣,٣	المجموع الفرعي، الباب ٣٣
الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
٢٨٥,٨	٥٩,٧	٣٤٥,٥	٥ - إدارة المشروع
٢٨٥,٨	٥٩,٧	٣٤٥,٥	المجموع الفرعي، الباب ٢١
٣٨٩,١	٥٩,٧	٤٤٨,٨	المجموع

٦٣ - وبما أن تمويل المشاريع مسجل في إطار حساب خاص متعدد السنوات للإنشاءات الجارية أقرته الجمعية العامة في القرار ٢٧٩/٧٣ ألف، فإن الرصيد غير المستخدم والمتوقع أن يبلغ ٥٩ ٧٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠١٩ سيرحل ويعوض جزءاً من الاحتياجات من الموارد البالغة ٤٤٨ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠٢٠. وبالتالي، فإن صافي الاحتياجات من الموارد التي ينبغي تخصيصها لعام ٢٠٢٠ ستبلغ ٣٨٩ ١٠٠ دولار، وهي تشمل ما يلي: (أ) مبلغاً قدره ٢٨٥ ٨٠٠ دولار في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و(ب) مبلغاً قدره ١٠٣ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

سابعاً - الخطوات التالية

٦٤ - تتمثل الإجراءات المقرر اتخاذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل فيما يلي:

- منح عقد للشركة الاستشارية الرئيسية وبدء العمل؛
- عقد اجتماعات تنسيقية مع كل من الجهات المعنية بالمشروع وفريق التصميم من أجل المضي قدماً بمرحلة تصميم المشروع؛
- القيام بانتظام بتحديث ومتابعة سجل إدارة المخاطر وإبلاغ السلطات الأعلى عن زيادة المخاطر حسب الاقتضاء، وتتبع إجراءات التخفيف من آثار المخاطر إلى حين التوقيع النهائي؛
- طرح عطاء للمبنى المؤقت ذي الوحدات التجميعية اللازم للوفاء جزئياً باحتياجات الحيز البديل في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠؛
- الشروع في أعمال تحضير المساحات المؤقتة داخل المباني القائمة التي ستستخدم بمثابة حيز بديل خلال مرحلة التشييد؛

(و) البدء، عند تصميم وهندسة نظم الهياكل الأساسية بالشكل السليم (وهو ما سينجز بحلول نهاية عام ٢٠٢٠)، في عمليات طرح العطاءات لشراء معدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والمكونات الفولطاضوئية، والأثاث والمعدات الأخرى من أجل تقصير فترات الاستيراد الطويلة عبر طرح عطاءات موازية فيما يخص أعمال التشييد؛

(ز) القيام، عند الانتهاء من وثائق طرح عطاءات الهندسة والهندسة المعمارية، بطرح العطاءات المتعلقة بخدمات التشييد من أجل البدء بأعمال التشييد في أوائل عام ٢٠٢١، بما في ذلك اللوجستيات واستراتيجيات إدارة نفايات التشييد، تمثيلاً مع مفهوم اقتصاد التدوير.

ثامنا - الإجراءات الموصى بأن تتخذها الجمعية العامة

٦٥ - يُطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السابق للأمين العام؛

(ب) أن تحيط علماً بخطة التكاليف المنقحة؛

(ج) أن ترصد للمشروع في عام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١٠٠ ٣٨٩ دولار، يضم مبلغاً قدره ٨٠٠ ٢٨٥ دولار في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبلغاً قدره ٣٠٠ ١٠٣ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، على أن يقيد المبلغ على حساب صندوق الطوارئ؛

خطة التكاليف المنقحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وردت في الوثيقة A/73/351 التغيير	المجموع	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨ ^(١)	
الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية								
١ - تكاليف التشييد								
-	٦٣١٨,٠	٦٣١٨,٠	-	٣٠٥٩,٠	٣٢٥٩,٠	-	-	١-١ تكاليف البناء
-	١٧٧٠,٠	١٧٧٠,٠	-	٨٨٥,٠	٨٨٥,٠	-	-	٢-١ نُظْم الكفاءة في استخدام الطاقة
(٥٠٠,٠)	٤٠٠,٠	٣٥٠,٠	-	١٥٠,٠	٢٠٠,٠	-	-	٣-١ تكاليف مكان العمل المؤقت
-	٤٦٢,٠	٤٦٢,٠	-	٢٣١,٠	٢٣١,٠	-	-	٤-١ نظام الأمن المادي
٢ - الخدمات الفنية								
-	٧٠٦,٠	٧٠٦,٠	٥٣,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	٥٣,٠	٣٥٠,٠	١-٢ الخدمات الاستشارية
-	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	-	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٧٣,٦	٢-٢ إدارة المخاطر
-	٨٥,٠	٨٥,٠	-	٢٠,٠	٢٠,٠	١٥,٠	٣٠,٠	٣-٢ تكاليف السفر
-	١٦٥٧,٠	١٦٥٧,٠	١٤,٠	٩٣١,٠	٧١٢,٠	-	-	٣ - تصاعد التكاليف
-	١٠٩١,٣	١٠٩١,٣	٦,٧	٥٢٣,١	٥٢١,٢	٥,٣	٣٥,٠	٤ - الطوارئ
(٥٠٠,٠)	١٢٦٨٩,٣	١٢٦٣٩,٣	٧٣,٧	٥٩٥٤,١	٥٩٨٣,٢	١٠٣,٣	٤٨٨,٦	المجموع الفرعي، الباب ٣٣
								٣٦,٤
الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي								
٥ - إدارة المشروع								
-	١٥٥٦,١	١٥٥٦,١	٣٥٢,٧	٣٣٩,٧	٣٢٥,٤	٣٠٧,٧	١٩٠,٦	١-٥ الفريق المتفرغ لإدارة المشروع ودعمه ٤٠,٠
-	١٣٤,٨	١٣٤,٨	-	٣٧,٨	٣٧,٨	٣٧,٨	٢١,٤	٢-٥ منسق المشروع في المقر (٢٥) في المائة من التكاليف، التكلفة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي)
-	١٦٩٠,٩	١٦٩٠,٩	٣٥٢,٧	٣٧٧,٥	٣٦٣,٢	٣٤٥,٥	٢١٢,٠	المجموع الفرعي، الباب ٢١
(٥٠٠,٠)	١٤٣٨٠,٢	١٤٣٣٠,٢	٤٢٦,٤	٦٣٣١,٦	٦٣٤٦,٤	٤٤٨,٨	٧٠٠,٦	المجموع
								٧٦,٤

(أ) تعكس النفقات الفعلية.

(ب) يرد النقصان البالغ ٥٠٠٠٠ دولار في إطار تكاليف الأماكن المؤقتة، وفقا للفقرة ١٤ من الجزء العاشر، من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف.